طلب الكلا في موضعه يقول منه اسمعت فلانا اذا اسمه بطلب معروف وصيح علم نافعه وبلال هو ابن ابي بردة
بن ابي موسى الاشعري قاضي البصرة وممدوح ذي الرمة وكان جوادا فياضا نادوا بالرحيل الرحيل مرفوع
بالابتداء وخبره غدا اي حاصل فيه كقولك الصلح يوم الجمعة اي نادوا بهذه الجملة وروي منصوبا على انه مصدر
اي ارحلوا الرحيل او مفعول به اي الزموه فحكي الرفع والنصب بعد الباء واما اذا روي مجرورا فلا حكاية
فيه وفي ترحالهم يعني اي هلاكها فجعل ترحالهم ظرفا له مبالغة وقيل جعل نفسه وروحه في ترحالهم فاذا ارتحلوا
وفارقوا فارقته وقيل اراد بنفسه محبوبه لا من اين يا فتى اي لا تسألني هذا السؤال فان هناك ما هو اهم
منه فحكى كلام السائل وادخل عليه لا ولولا الحكاية لم يكن لدخولها وجه صحيح فاوجه الفاء لانكار ما علم
سابقا من ان النوع الثاني من الاعراب والحكاية يعني ان الاعراب في هذه القراءة ولا عامل يقتضيه وان الحكاية
وجهها السكون ولا سكون ههنا بل يدل على انها مبنية مجذوبها حذو ابن وكيف في بنائها على الفتح اجاب
اولا بالاعراب وتقدير العامل وثانيا بالحكاية الا انها حركت للجد في الهرب من التقاء الساكنين وان
كان مغتفرا في الوقف اغتفاره اذا كان على حده فقوله ولو ان يقال مقابل لقوله الاوجه ان يقال
ولكن يصب ليس بهم وانما جعله اوجه لان الجد في الهرب لغة قليلة وايضا تحريك الساكن بالكسر اولى وقيل السؤال
نشأ من قوله بل هي معربة اي كيف يكون كذلك وقد برزت هذه الفواتح في صورة المبني حيث حركت فتحا
بلا تنوين وفيه بعد عن سياق الكلام هلا زعمت اراد ان هناك وجها آخر في الاعراب هلا تركته
مع رجحانه على ما ذكرته فان الاقسام بالسور تفخيم لها وان لم يكن راجحا فلا اقل من المساواة الا رب
من قلبي له الله ناصح تمامه ومن قلبه لي في الظباء السوانح هو في الحقيقة من عطف الصفة على الصفة اي
رب شخص قلبي له ناصح وقلبه لي في الظباء وانما اعاد الموصوف مبالغة في اتصافه بكل واحد من الصفتين استقلالا
كانه يستحق ان يذكر ذاته ونظيره تكرير الموصول في قوله اما والذي ابكى واضحك والذي امات واحيى والذي
امره الامر والمعنى ان قلبي ناصح له بحبه وبالغه وقلبه نافر عني نفور الظباء بعرض وهو مستوحشة من سنح له
سانح اي عرض وقيل معناه وقلبه ايضا ناصح لي كالسانح من الظباء فان العرب تتمنى وهو ما يمر من مياسرك
الى ميامنك كما تتشاءم بالبارح وهو ما يمر من ميامنك الى مياسرك لانه لا يمكنك ان ترميه حتى يتحرف وهذا معنى
ما يقال السانح ما ولاك ميامنه من ظبي او غيره والبارح ما ولاك مياسره وفي المثل من لي بالسانح بعد البارح
ونقل الازهري عن شمر ان العرب قد تتشاءم بالسانح والسنيح بمعناه وانشد لعمرو بن قميئة واشام طير

الراوين

الراوين سنيحها قال وكان السبب في ذلك اختلاف تفسير السانح حيث قال شمر هو ما ولاك مياسره فيعني ان تسمى
بالبارح الا انه لم يستقل فرجع المعنى الى ان قلبه ليس بناصح لي فداك امانة الله اليزيد اوله اذا ما
الخبر نادمه بلحم اي الخبر المأدوم باللحم وهو الحقيق بان يسمى يزيد الا ما يتعارفه الجمهور من الخبر المكسور في المرقة
ونحوها قلت ان القرآن يلخص الجواب ان هذه الفواتح ان جعلت مقسما بها منصوبة بنزع الجار
وايصال الفعل فالواو في والقرآن بعد صاد وقاف وفي والقلم بعد نون اما ان تكون للقسم او للعطف
لا سبيل الى الاول لاستلزامه الجمع بين قسمين على مقسم عليه واحد ولا الى الثاني لمخالفته في الاعراب لكن المعنى
الجواب على ان الواو للقسم فجزم بانه يلزم اجتماع قسمين على شيء واحد وقال وهو مستكره ونقل عن الخليل
نصا على الاستكراه مع الاشارة الى وجهه ثم تعرض لابطال العطف قال الخليل لما حكم بان الواوين الاخريين
ليستا للقسم بل للعطف سأله سيبويه عن ذلك فقال اذا كانت الاولى بمنزلة الباء والتاء فلم لا تكون الاخريان
كذلك فاجاب عنه واستدل على انهما للعطف بوجهين الاول قوله انما اقسم بهذه الاشياء الخ فقيل معناه
ان المقسم عليه الذي هو جواب القسم اذا كان شيئا واحدا والمقسم به اشياء متعددة كان المقصود
هناك قسما واحدا اشترك فيه تلك الاشياء فلا بد من اداة التشريك ليفهم المقصود على ما هو عليه ولو كان
القسم متعددا استقل كل واحد بجوابه لجاز ان لا يدل على تشريك كما في بالله لافعلن بالله لاخرجن اما اذا
اتحد المقسم عليه كقولك وحقك وحق زيد لافعلن فلا يقوى ان يجعل الواو الاخرة للقسم دون العطف بل
مستكره ولكن لقصور العبارة عما قصده من وحدة القسم واشتراكه بين المتعدد الذي وقع مقسما به
ولا يلزمها خلافه من تعدد القسم واقتضاء كل واحد جوابا برأسه وانما لم يمتنع لجواز ان يفهم المقصود بشواهد
القرائن وقيل معناه انه اقسم بهذه الاشياء على شيء واحد فلو جعل الواوان الاخريان للقسم كان كل
واحد قسما مستقلا بقصد مستأنف يقتضي ارتباط الجواب به ارتباط الجزاء بشرطه فيلزم الانتقال
من كلام الى آخر قيل اتمامه فان القسم الاول انما يتم بالمقسم عليه وقد فصل بينهما بالقسم الثاني فاقتضى القياس
امتناعه الا ان الثاني لما كان متوجها الى ما توجه اليه الاول لم يكن اجنبيا عنه من كل وجه فلم يمتنع الانتقال
اليه والفصل به بل كان ضعيفا مستكرها ولو كان القسم الاول منتصبا بجوابه مستوفيا حقه الذي هو المقسم عليه
لم يكن هناك انتقال وفصل وجاز استعمال القسم الثاني على انه كلام آخر عقيب تمام الاول كما في صورة تعدد المقسم عليه
لا يقال اذا اجتمع القسم والشرط على جواب واحد جعل لاحدهما لفظا ومعنى وللآخر معنى فقط واعتمد في ذلك

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)